

ندوة «البناء» عن المجلسين وقانون الانتخاب

محظوران يهددان النسيج الوطني: التمديد للنيابي وانتخابات بـ «الستين»
القوى الإصلاحية والعلمانية ملزمة بالنزول إلى الشارع لمعارضة التمديد و«الستين»

الفرزلي: لن يقبل المسيحيون بقاء تهميشهم وتجسير شريك لهم لمصلحة الحريري
قانصو: لن يتخلى السياسيون عن مصالحهم إلا إذا واجههم الشارع
بارود: تشرين الثاني آخر موعد لقانون انتخابي جديد وإلا فالتمديد أو «الستين» أو الفراغ
منصوري: للمرة الأولى في تاريخ لبنان أزمة سياسيين لا أزمة نظام

ربع السنة الأخير ما قبل الانهيار

ناصر قنديل

ربع السنة الأخير قبل الانهيار، هذا هو الانطباع الذي يرسمه لك المشاركون في الحلقة الأولى من الندوة التي دعت إليها «البناء» بالتعاون مع الشبكة الوطنية للإرسال «أن بي أن»، والتي شارك فيها إضافة لرئيس حزب السوري القومي الاجتماعي الوزير علي قانصو، النائب السابق لرئيس مجلس النواب إليي الفرزلي وزير الداخلية السابق زياد بارود والباحث الأكاديمي في القانون الدستوري الدكتور وسيم منصوري.

ربع سنة ما قبل الانهيار هي الشهور التي فصلنا عن تشرين الثاني، الموعد الأخير المفترض لإقرار قانون انتخابي جديد، قبل الدخول في العطل، ليتسنى قانونياً وإدارياً إجراء الخطوات المحددة بمهل مثل إعداد لوائح الشطب خلال ثلاثة أشهر، والتحضير لدعوة الهيئات الناخبة خلال ثلاثة أشهر أخرى، وتخطي هامش الأعياد والعطل وترك هامش شهرين لوزارة الداخلية لترتيباتها الإدارية استعداداً للانتخابات، وما لم يُقر قانون انتخابي جديد في الفترة التي فصلنا عن تشرين الثاني، فهذا يعني استحالة بلوغ شباط بلا قانون جديد والحديث عن انتخابات نيابية وفق قانون جديد، كما قال الوزير السابق زياد بارود، إلا وفقاً للقانون القائم والمختلف حول شرعيته، كما يقول الدكتور وسيم منصوري، والمقصود به قانون الستين الذي قالت فيه هيئة الاستشارات في وزارة العدل إنه أقر للعمل به مرة واحدة، ما يعني أن الهيئة التشريعية، مجلس النواب ألزمت نفسها بإقرار قانون جديد ليتم إجراء أول انتخابات نيابية تلي اعتماد هذا القانون.

وبكل الأحوال أجمع المشاركون على استحالة إجراء انتخابات وفقاً لهذا القانون؛ فالرئيس الفرزلي يقطع بلا تردد بأن التيار الوطني الحر لن يدخل انتخابات على أساس هذا القانون، ويربط الفرزلي كل مشاركة مسيحية وازنة في الاستحقاقات المقبلة بإيجابية وأفية ومباشرة على مفهوم الشراكة الذي يتجسد أولاً وأخيراً في قانون الانتخاب. وهو ما دأبت الصياغات السابقة له على تصميغها لخلف وسرعة المقاعد المسيحية بتقسيم دوائر يتيح إنتاج الشراكة بتزوير التمثيل المسيحي بأصوات غير المسيحيين. وهذا ما كان السعي لوضع حد له بالأصل وراء فلسفة القانون الأرثوذكسي الذي حظي بشبه إجماع مسيحي ويعود الآن إلى الواجهة مع مناقشة انتخاب مجلس

للنواب خارج القيد الطائفي، وفقاً للبنان دائرة انتخابية واحدة واعتماد النسبية من خارج القيد الطائفي، وانتخاب مجلس الشيوخ وفقاً للقانون الأرثوذكسي لتنتخب الطوائف ممثلها لمجلس يتولى طمأننتها تجاه التواب التي يفترض أن توافق اللبنانيين يحميها، بمعزل عن تغيير النسب العددية بين طوائفهم، وفقاً لمفهوم ميثاق العيش المشترك.

يقول الوزير السابق علي قانصو، إن المماطلة والتسويف من الذين تسنى لهم إنتاج غالبيات تتيح التحكم بالنظام السياسي، وفقاً لقوانين انتخاب فصلت على قياسهم، وتعيد مهم إنتاج النظام الطائفي، لا يأتيان بالصدفة. فالخطوط لإحباط الفرصة التي وضعها رئيس مجلس النواب نبيه بري أمام المجتمعين في هيئة الحوار الوطني يريد أخذ لبنان واللبنانيين إلى كمين محكم يختبرهم بين انتخابات تعيد إنتاج هذه القوى، ومعها إعادة إنتاج النظام الطائفي بأشعب تعبيراته، وفقاً لقانون الستين، وإلا التدرج بعدم إمكانية التوافق على قانون جديد للانتخابات، وعدم إمكانية إجراء الانتخابات على أساس قانون الستين الذي ترفضه قوى أساسية في المجلس النيابي والمشهد السياسي للذهاب إلى تمديد جديد للمجلس النيابي يسمنه حينها تقنياً. وهذا ما يستدعي من كل الداعين للإصلاح والرافضين لهذا الدوران في الحلقة المفرغة حشد قواهم دعماً لصيغة المجلسين، التي لا يجوز أن تضع فرصتها لأنها آخر فرص ما قبل الانهيار.

ماذا يحدث إذا لم نذهب لقانون جديد ورفضت قوى وازنة انتخابات على أساس قانون الستين، وحالت توازنات المجلس النيابي دون التمديد مرة أخرى، خصوصاً بعدما أسقط المجلس الدستوري هذه الفرصة بقوله بسقوط الذريعة التي بررت التمديد للمجلس النيابي، بعدما نجحت وزارة الداخلية بإجراء الانتخابات البلدية؟

يجيب الجميع، يدخل في الفراغ الكامل الذي يصير معه المؤتمر التأسيسي خياراً حتمياً وما يعنيه من سقوط لاتفاق الطائف المذبوح بسكين عدم تطبيق آخر وأهم ما تبقى من بنوده بلا تطبيق. وسيكون عرابو زهابنا إلى المؤتمر التأسيسي ودفن الطائف، دعاة الطائف نظرياً الذي يتولى بعضهم تعطيل فرص التوافق على قانون انتخاب جديد، ويحاولون تفرغ صيغة المجلسين من مضمونها بالسياسي ليكون المجلسان على أساس طائفي خلافاً للطائف والدستور، وخلافاً لمنطق الحاجة والضرورة. فما الحاجة لمجلس شيوخ إن بقي مجلس النواب على أساس طائفي أصلاً؟ والمبرر الوحيد لمجلس الشيوخ

هو طمأننة هواجس الطوائف من انتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي بمنح مجلس الشيوخ الذي يضمن تمثيلاً طائفيًا مفرطاً يوفره القانون الأرثوذكسي، لينمعو حدوث ما يخشون حدوثه مع مجلس نيابي خارج القيد الطائفي.

ربع السنة الأخير قبل الانهيار لا يحول دون وقوعه أن تأتي توافقات إقليمية ودولية تتيح صناعة تسويات داخلية. كما وجد المشاركون في ابتعاد العالم عن التطلع لغير الوضع الأمني في لبنان، ولم تعد لنظامه السياسي صفة وظيفية في توازنات المنطقة. وهذا ما يفسر التأني الدولي والإقليمي عن السعي لبثورة مخارج للفراغ الرئاسي، رغم مرور سنتين ونصف عليه، والتفاهات الإقليمية والدولية تتيح إنتاج التفاهم الداخلي لكنها لا تصنعه، فالأزمة رغم ضراوة المشهد الإقليمي والدولي تبدو، بامتياز ذات شق داخلي عميق، يعبر عن عجز متماد لم يشهد لبنان مثله من قبل، حيث لا تطالع طائفية لتعديلات دستورية تعدل النصاب بين الطوائف، كما كان الحال في الأزمات السابقة طوال القرن الماضي، التي طواها الطائف، والتي نجح النظام السياسي بإعادة إنتاج الرئاسة خلالها، رغم الحروب المحلية والإقليمية، وعندما عجز كان العجز مدخلاً للتغيير الذي أدخله اتفاق الطائف على النظام السياسي، بينما هذه المرة، تتيح النصوص الدستورية فرصاً لتفاهات يعجز السياسيون عن القيام بها والتوافق حولها، كما يعجزون عن إجراء انتخابات نيابية، وسيعجزون عن التمديد لمجلسهم مرة جديدة، وعن إجراء الانتخابات وفقاً للقانون القديم، ويواصلون العجز عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية، لن يقدر تفاهم الخارج على تحقيق التوافق حوله دون عبور حقول الألغام اللبنانية التي تراكمت حول الإستحقاق الرئاسي ضمن مفهوم السلة التي تتضمن قانون انتخاب جديد.

ربع السنة الأخير قبل الانهيار، ما لم يتحرك الرأي العام، هي خلاصة الحلقة الأولى من ندوة «صيغة مجلسي النواب والشيوخ من اتفاق الطائف إلى الفراغ الرئاسي، والتي خصصت للبحث في الإطار السياسي للموضوع، والتي سببت وقائعها قناة «أن بي أن» الساعة الثامنة والنصف من مساء اليوم، لتليها الأسبوع المقبل حلقة ثانية تحت عنوان الإطار الميثاق، وبعد أسبوع آخر حلقة ثالثة حول الإطار الدستوري والقانوني، أملاً أن تخرج الحلقات الثلاث بتوصيات وخلاصات تضعها «البناء» بين أيدي اللبنانيين ونخبهم وقادة الرأي فيهم إسهاماً في نقاش وطني عام يحتاجه اللبنانيون أكثر من أي وقت مضى.

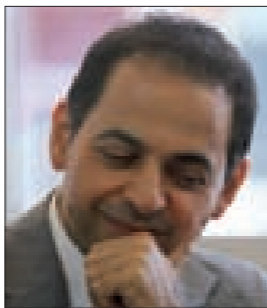


الديمقراطي اللبناني الذي يقوم على ثلاث أسس: الحرية السياسية والإعلامية وأن يكون الفرد محترماً في مجتمعه، والتعددية، لا يوجد تعددية سياسية في لبنان بل تعددية طائفية، ويجب أن نحول التعددية الطائفية إلى سياسية بما يحافظ على النظام الديمقراطي في لبنان، ولا بد من طمأننة بين المكونات كمنقطة أساسية. الطوائف لا تخشى على مصالحها، والسياسي نجح في أن يقول للطائفة أنه يحافظ على وجودها وليس على مصالحه، بينما الطوائف تخشى على وجودها وبالتالي تخشى أي تغيير، ما تحتاجه طمأننة المكونات اللبنانية، صيغة المجلسين تحقق الغرض، طاولة الحوار هي أقرب لمجلس الشيوخ.

أزمة سياسيين

تم تحدث منصورى

قائلاً: للمرة الأولى في تاريخ لبنان نرى أن السياسيين هم في أزمة وليست أزمة نظام، منذ العام 1840 ما يسمى بفكرة الميثاق الوطني، استكملت بالميثاق الوطني غير المكتوب في العام 1943 ثم المكتوب في العام 1989 (لا شرعية



سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك)، كل هذه الميثاقية التي نشأ عليها النظام للمرة الأولى نحن أمام سياسيين يريدون دولة لكن عاجزين عن حل أزمة، أو تطبيق نص سيء أو غير سيء، ووقف تعطيل عجلة عمل الدستور والقانون في لبنان، لا يمكن قراءة نص قانوني إلا من نظرة سياسية، اليوم نحن أمام أزمة حقيقية، أساس القاعدة السياسية هو المجتمع والعمل السياسي هو المجتمع، لكن القانون يجب أن يحكم العمل السياسي أي أن الرأي الاجتماعي يتحول إلى قاعدة قانونية ومن ثم القاعدة تحاكم العمل الاجتماعي الذي يمارس من خلال السياسة، الأزمة اليوم تتأني من أن القدرة القانونية والدستورية لمحاسبة السياسة باتت منعدمة، إنشاء مجلس شيوخ وتطبيق المادة 22 من الدستور هو الأساس والنص واضح، إذا كنا نعلم أن إنشاء مجلس نيابي وطني من خارج القيد الطائفي بات مستحيلًا، وإلغاء الطائفية السياسية أصبح أمراً صعباً، لا بد من البحث عن تفعيل النصوص وإيجاد مخرج مثل إنشاء مجلس شيوخ وقانون أرثوذكسي مع مجلس نيابي من خارج القيد الطائفي، يغيث النظام

يكون هذا الأمر معلوماً عند كل الأطراف وأحمل مسؤولية كبيرة للرئيس فؤاد السنيورة بما يمثل كتيار بأنه يريد إبقاء البلد بالتعاظم مع المكون المسيحي على قاعدة 22 نائب مسيحي مستولدين في كنف المكونات الأخرى، وستبدأ مؤشرات المواقف قريباً لتبعث بالرسائل ليفهمها القاضي والداني، لا أحد يقول لي الطائف، الطائف ليس منزلاً ومقدساً، كما كانت المارونية السياسية سابقاً، لا طائف ولا من يحزنون إذا لم يتم التسليم بالتمسك بالشراكة الوطنية بطريقة سليمة متمسكون بالطائف بمقدار الالتزام بتنفيذها، أما إذا نكثه الطرف الآخر فلا علاقة لنا بالطائف، وأحسن الرئيس بري عندما قال إن الذين يدعون للحفاظ على الطائف هم الذين يهولون إلى مؤتمر تأسيسي.

قنديل: أضفت يا دولة الرئيس إلى السلمة التي اقترحها معالي الوزير بارود أن لا إمكانية للحديث عن إصلاح من دون المادة 22 وأن لا إمكانية لتطبيق المادة 22 بلا القانون الأرثوذكسي.

مرحلة خطر

وتحدث بارود قائلاً: نحن في مرحلة الخطر اعتباراً من تشرين المقبل للدخول في المحظورين، لكن إذا تم انتخاب رئيس تصيح الحكومة حكومة تصريف أعمال بانتظار تشكيل حكومة جديدة ثم توقيع مرسوم تشكيلها وبيان وزارى وجلسة نقية وربما حينها يقال أعطينا أشهراً إضافية للتمديد للمجلس النيابي لإقرار قانون جديد للانتخابات وإجراء انتخابات نيابية جديدة.

ممر إلزامي

وسلم الكلام إلى

الرئيس الفرزلي فقال: النسبية هي الأساس في الإقتراح الأرثوذكسي، عندما طرحت هذا الإقتراح حصلت نقاشات كثيرة مع الأحزاب ومنهم الحزب السوري القومي الاجتماعي مع تمسكه بموقفه المبدئي لكن المنطق مطروح لديه، الفكرة الأساسية في الإقتراح هي النسبية ولا يبقى شيء من القانون الأرثوذكسي بلا النسبية، تحويل لبنان إلى دائرة إنتخابية واحدة تحافظ على وحدة البلد وتنشط المناطقية والشردمة، عبر انتخاب كل طائفة نوابها على قاعدة النسبية مرحلياً وبصورة إنتقالية.

سال قنديل: هل لديك رقم لعدد مجلس شيوخ؟ الفرزلي: الأمتل 44.

قانصو: طرح السنيورة على طاولة الحوار بين الـ 40 والـ 50 عضواً، وطرح آخر أن تتساوى المذاهب في توزيع عدد المقاعد.

الفرزلي: موضوع مجلس الشيوخ ممر إلزامي للطريق السليم، واستطرد: يجب ألا يعتقد أحد من هؤلاء أنه باستطاعته أن يناور للوصول إلى مرحلة تطبيق قانون الستين في الانتخابات النيابية المقبلة، وهذه المرة لن يستطيع الإستثمار بالدم لتحصيل أكثرية نيابية لوضع اليد على البلد، أي محاولة لفرض قانون الستين سيترك الشارع ويبدأ الاعتراض والصعيان المدني، وقد أحسن الرئيس نبيه بري عندما قال إن الذي يريد الستين يريد ثورة، أبلغ الرأي العام وكل القوى السياسية المعنية أن



قدّم رئيس تحرير «البناء» ناصر قنديل للندوة قائلاً: «بدعوة من صحيفة البناء والشبكة الوطنية للإرسال أن بي أن برعاية رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي الوزير علي قانصوه تقوم بتخصيص ورشة عمل سياسية وقانونية حول موضوع إنشاء مجلسي الشيوخ والنواب الأمر الذي يشكل العنوان الأبرز في الحياة السياسية اللبنانية في ظل الفراغ الرئاسي يحيشه لبنان.

هل يمكن إستيلاء قانون للانتخابات النيابية بشكل مدخلا للخروج من الأزمة أو يتلازم مع انتخاب الرئيس لصياغة السلة المتكاملة التي يجري الحديث عنها في هيئة الحوار، وهل أن صيغة المجلسين النواب والشيوخ التي ولدت في الطائف كإطار مرحلي للخروج من الطائفية وضمان صحة التمثيل والتي بدأت هيئة الحوار بنقاشها تشكل الوصفة المثالية لتحقيق هذا الخروج من المازق؟ سواء معالجة الأزمة الرئاسية أو ما بعد الأزمة الرئاسية وثانياً هل صيغة المجلسين تلمتن الطوائف وما هي الصيغة القانونية للمجلس التي تلي التطلعات بعد أن بات هناك شبه إجماع على أن النسبية هي الأمتل ولبنان دائرة واحدة ومجلس نيابي خارج القيد الطائفي والقانون الأرثوذكسي لمجلس شيوخ تتمثل فيه الطوائف؟

هذه العناوين سنحاول مع منصورى في الحلقة الأولى من الورشة المخصصة للإطار السياسي للعنوان الأكبر صيغة مجلسي الشيوخ والنواب من الطائف إلى الفراغ إلى هيئة الحوار وستكون مع حلقة ثانية وضيوف آخرين للاتطار الميثاقية والثالثة للإطار القانوني والدستوري.